

بيان صحفي

إدانة ممارسات التحرير الممنهجة في قناة ليبيا الإخبارية

يعبر المركز الليبي لحرية الصحافة عن صدمته البالغة جراء تزوير وتيرة التحرير الممنهج للعنف والتهديد بالقتل التي يطلقها المذيع التلفزيوني " محمد امطّل " ببرنامجه التلفزيوني " Libya الدار " على قناة ليبيا الإخبارية التابعة لهيئة الإعلام بالحكومة المؤقتة ، والتي تتخذ من مدينة بنغازي مقراً لها ، مطالباً إدارة القناة بتحمل مسؤولياتها ووقف البرنامج فوراً .

فقد حرض المذيع " امطّل " ضد صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء بالمجتمع المدني ، ويتهمهم بما يصفه بالخيانة ويطلق التهديدات بالإعتقال والقتل العمد ، كان آخرها التحرير ضد شخصيات من مدينة درنة من بينهم 7 صحفيين يعملون لدى عدة وكالات أنباء وقنوات تلفزيونية وإتهمتهم بعدم ما أسمها " الجماعات الإرهابية " .
ويدين المركز الليبي لحرية الصحافة بشدة حالة الإنزلاق نحو التحرير والتهديد المتواصلة عبر القناة المذكورة ، ويحمل القناة " إدارة ومالكين " سلامة الصحفيين والمدافعين الذين تم الزج بأسمائهم والتشهير بهم ، كما تتحمل قيادة القوات العسكرية التابعة لمجلس النواب والأجهزة الأمنية بالحكومة المؤقتة المسؤولية عن حياة أولئك الصحفيين والنشطاء ، ويدعو المركز الجهات الرسمية إلى إثبات حسن النوايا واحترام حقوق الصحفيين والنشطاء ، محذراً من حالة التخوين والإعتداءات المتكررة التي يتعرضون لها مما رفع من كم المخاطر في ممارسة عمل الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني .

وبهذا الصدد فإن الرئيس التنفيذي للمركز الليبي لحرية الصحافة محمد الناجم " يؤكد أن " محمد امطّل " ضالع في حوادث تحرير عدّة نتج عنها اعتقال وتعذيب صحفيين ومدافعين وحتى مدنيين كانوا ضحايا تحريره المستمر منذ خروجه على قناة وطن الكرامة " عام 2014 " قبل أن تُقلّلها السلطات المصرية فيما بعد ، وإنه من المؤسف أن يمارس هذا التحرير على منبر إعلامي معرضا الآخرين للأذى لمجرد الاختلاف في الآراء " .
ورغم المناشدات المتكررة التي أطلقها في السابق بضرورة وقف الممارسات اللامهنية بوسائل الإعلام ووضع حد لتحكم " مافيا المال والسياسة " في إدارة وتوجيه الخطاب الإعلامي لضرب النسيج الاجتماعي ، وانتهاك حقوق الصحفيين والنشاطء المجتمع المدني ، إلا إن التغطية الإعلامية بالعديد من القنوات الفضائية تتسم بالضعف وانتشار التجاوزات المهنية .

DATE: / / : التاريخ
Hijri: / / : الموافق
Ref. No: الإشاري

ومع مرور عام كامل على صدور وثيقة مدريد التي وقع عليها رؤساء تحرير ومالكي وسائل الإعلام ، إلا إن وسائل الإعلام الليبية ماتزال تمارس نفس الخطاب التحريري ضاربةً عرض الحائط ببنود الوثيقة وكافة المواثيق الدولية التي تُجرم خطاب الكراهية والعنف أو الدعاية للحرب و التعرض للمدنيين .

وينظر المركز الليبي لحرية الصحافة كافة الفاعلين بالمشهد الإعلامي بضرورة توحيد الجهود والعمل على الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام الليبي والتي تتضمن وضع السياسات وتنفيذ رؤية وطنية تقوم على أساس التنظيم وضمان التعددية والإستقلالية لوسائل الإعلام .

وقد أطلق المركز الليبي لحرية الصحافة في مايو الماضي حملة "أنا صحفي" بهدف حث الصحفيين على الالتزام بالأخلاقيات المهنية والمسؤولية الاجتماعية خلال آدائهم لأعمالهم وترسيخ الضوابط المهنية للنأي بهم عن الإسقاط السياسي والإنقسام المُجتمعي ، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة .

وحدة رصد وسائل الإعلام
صدر في طرابلس
2016 / ديسمبر / 15